

تعد الأغنى في العالم.. خفايا ثروة العائلة المالكة في السعودية



التغيير

تتربع العائلة المالكة في المملكة على ثروة مالية هائلة تبلغ قيمتها مجتمعة أكثر من 1.4 تريليون دولار، مما يجعلها أغنى عائلة ملكية على وجه الأرض.

ويعود تاريخ العائلة المالكة إلى 334 عامًا وتضم نحو 15000 أميرًا يتشاركون مجتمعين في ثروة العائلة المسلوبة من قوت الشعب وخيرات بلادهم النفطية. على الرغم من أن حوالي 2000 منهم فقط يشكلون النخب الحاكمة للعائلة.

وتمتلك حكومة المملكة 98.2% من "أرامكو" أكبر شركة نفط في البلاد.

تتحكم شركة النفط العملاقة في الكمية الهائلة من احتياطات النفط الموجودة في شبه الجزيرة العربية وتبلغ قيمتها حالياً 2 تريليون دولار مما يجعلها الشركة الأكثر قيمة في العالم.

وهي المصدر الرئيسي لدخل آل سعود.

أسلوب حياة فاخر

ويعيش أفراد عائلة آل سعود المالكة أسلوب حياة فاخر للغاية بخلاف طبقات وشرائح كبيرة أخرى في المجتمع.

ويتصدر محمد بن سلمان مؤشر الإنفاق في العائلة.

حيث أنفق ذات مرة 500 مليون دولار على يخت، و300 مليون دولار على قصر فرنسي، و450 مليون دولار على لوحة ليوناردو دافنشي.

في مقابلة حول عادات الإنفاق الباذخة في برنامج تلفزيوني أمريكي، أجاب: "فيما يتعلق بنفقاتي الخاصة، أنا شخص ثري ولست فقير".

وأضاف: "أنا لست غاندي أو [نيلسون] مانديلا. أنا عضو في الأسرة الحاكمة التي كانت موجودة منذ مئات السنين قبل تأسيس المملكة".

ترنح شديد

ورغم ما تبذله العائلة المالكة من جهود كبيرة للحفاظ على نظامها واستمراريتها؛ فإن الواقع الفعلي الآن يظهر عليه الترنح الشديد، وفق ما يؤكد مراقبون.

خاصة حين وصل الأمير محمد بن سلمان إلى ولاية العهد، بعد إزاحته ابن عمه الأمير محمد بن نايف، وإحكامه قبضته على مفاصل الدولة، وتهميشه للعديد من الأمراء، مع تمكين من ضمن ولاءه له.

وبذلك نصّب بن سلمان مسؤولين أقل خبرة ودراية ممن سبقوهم.

ومع أنه حينما استلم زمام الدولة وعد بالإصلاح ومحاربة الفساد وحل مشاكل المواطنين؛ إلا أن ما حصل على أرض الواقع كان نقيض ذلك.

فالفساد ازداد، وصاحب ذلك تدهور كبير في حقوق الإنسان، فارتفعت وتيرة القمع والاستبداد، والحرمان من حرية الرأي، وتكميم الأفواه، والاعتقال التعسفي الذي طال جميع فئات المجتمع.

يضاف إلى ذلك المحاكمات غير العادلة، والقتل خارج نطاق القضاء، والقتل بطريقة غير مباشرة عبر الإهمال الصحي للمعتقلين، والتعذيب الشديد الذي يقع عليهم، وانتهاك آدميتهم.

كما أن في عهد بن سلمان فُرضت الضرائب، وقُلِّصت الرواتب، وزادت رسوم استهلاك الخدمات العامة، واختفت أموال طائلة من خزينة الدولة.

خفق المواطنين

كان من نتائج هذا ازدياد أعداد المواطنين الذين غادروا البلد طلباً للجوء في دول عدة.

وقد تضاعف عدد طالبي اللجوء من مواطنين المملكة في 2017 ثلاثة أضعاف عما كان عليه في 2012.

وهناك من لجأ إلى شراء الجنسية الأجنبية ليهرب هو وعائلته وأمواله، بعد أن صادر بن سلمان أموال الأثرياء.

وتقول حصة الماضي، باحثة في منظمة القسط لحقوق الإنسان، إن محمد بن سلمان هو من سيعجّل بنهاية حكم عائلته، وإسقاط عرشها الذي امتد لما يقرب من مئة عام.

وعللت نظريتها بسبب سياسته التي خالفت ما كان عليه أسلافه من قبل، على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن أبرز مظاهر اختلافه عن سبقوه، كما تقول الماضي، أنه داخلياً تصرف بتهور شديد حين أعلن حربه على الوهابية، التي هي المرتكز الأساسي لشرعية آل سعود.

ودعم ذلك بتهميش دور هيئة كبار العلماء وإلغاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباعتقال المشايخ الذين لم يجاروه في سياساته.

كما عرف عهد بن سلمان فمعاً للمثقفين غير مسبوق؛ فاعتقل العديد من الكتاب والصحفيين والاقتصاديين والعلماء ونشطاء حقوق الإنسان، وقد شمل ذلك الرجال والنساء دون تمييز.

ناهيك عن الإخفاء القسري لبعض المعتقلين، والتحرش الجنسي الذي طال الناشطات اللائي وصل الأمر مع بعضهن إلى التهديد بالاغتصاب والقتل، على لسان سعود القحطاني مستشار بن سلمان.